الوضع وتأثير السياحة على الساحل بالجزائر: حالة ساحل ولاية مستغانم

The Status and Impact of Tourism on the Algerian Coast: A Case Study of Mostaganem State's Coastline

د/ محمد الشريف فاطمة الزهراء
أستاذة محاضرة بالمدرسة العليا البحرية، بوسماعيل –الجزائر–
Fzmedcherif31000@yahoo.fr

قنصاب عثمان
أستاذ بجامعة التكوين المتواصل بوهران – الجزائر–
othkan@hotmail.com

ملخص:

تبرز هذه الدراسة أن ساحل ولاية مستغانم يعاني من ضغط سياحي قوي ،و ضغط عقاري، و تهديدات ايكولوجية ناتجة عن فوضى و غياب التحكم في التوسعات العمرانية .الجزائر متأخرة جدا فيما يخص التنمية السياحية و ايضا أقل بصفة الاستدامة، رغم وجود وعي من قبل السلطات المحلية : المواضيع " البيئة، التهيئة العمرانية و التنمية السياحية المستدامة " هي في قلب المناقشات .الهدف من هذا البحث هو تقييم حالة السياحة على ساحل ولاية مستغانم و اقتراح مقاييس لتهيئتها بطرقة مستدامة .

مفاتيح الكلمات: الساحل، السياحة، المناطق السياحية، التنمية المستدامة، المجال، البيئة، التلوث، الاقتصاد، التسيير، الجزائر، مستغانم ....

Résumé :
Cette étude montre que le littoral de la wilaya de Mostaganem fait l'objet d'une forte pression touristique, de pression foncière, et de risques écologiques. C'est dû à une anarchie due à l'absence de maîtrise foncière des sites fréquentés. L'Algérie est très retardataire en matière de développement du tourisme et encore moins de manière durable. Même si actuellement, on assiste à une prise de conscience de la part des pouvoirs publics : les thèmes « environnement, aménagement du territoire et développement durable du tourisme » sont au cœur des débats.
L'objectif de cet article est d'évaluer la situation du tourisme sur ce littoral et de proposer des mesures pour son aménagement et sa durabilité.

Mots clés : Algérie, développement durable, espace littoral, Mostaganem, pollution, Tourisme balnéaire...

مقدمة

تعتبر المناطق الساحلية مناطق ذات دور كبير في المجال، فهي تتأثر وتؤثر فيه في نفس الوقت، وذلك على حسب تدخل الإنسان عبر مختلف نشاطاته وللسياحة حصة كبيرة في هذا المجال إذ يمكن القول بأن كل منطقة ساحلية هي منطقة سياحية لذا تنجم منه علاقة متبادلة، و الساحل يمكن أن يتأثر ويؤثر في السياحة أيضا، فنستخلص منها السياحة الساحلية، ولكي تكون العلاقة بين السياحة و الساحل علاقة منتجة بدون تأثير جانب على الآخر يجب الأخذ بعين الإعتبار الإستدامة أي السياحة الساحلية المستدامة فالساحل بدوره منطقة جذب لمختلف الاحتياجات لإقتصادية فنجد الموانئ، المصانع، الفلاحة (الأراضي الساحلية هي أراضي خصبة عموما خصوصا بولاية مستغانم)، السكان، التوسعات العمرانية والسياحة لذا وجب دراسة السياحة الساحلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الشبكة الاقتصادية. بصفة عامة الجزائر لم تعطي أهمية لسياحة الساحلية لأنها لم تتمتع بالثقافة الساحلية (FZ.Mohamed -chérif,2004ص.5).

نحن في صدد دراسة السياحة الساحلية في إطار التهيئة العمرانية التي تولي إلى الدولة توجيه العمليات المنجزة على مستوى هذه المناطق إعتمادا على توجيهات مخططات للتهيئة لتفادي النمو الفوضوي للهياكل الساحلية، فالتهيئة السياحية إذن هي مجموعة التوجيهات القانونية والتقنية التي تهدف إلى تدعيم المجالات المؤهلة سياحيا ببرمجة منشآت قاعدية سياحية جديدة، إضافة إلى تطوير صيانة الهياكل السياحية القديمة دون إهمال التوازن البيئي في هذه النطاقات الإستراتيجية.على المستوى المنهجي سوف نعتمد النهج التحليلي والنظامي : السياحة المستدامة تشير الى رؤية شاملة ما بين مختلف المعطيات الثابة.

ولاية مستغانم تقع بشمال غرب الجزائر (خريطة 1)، يمتد ساحلها على 124 كم متكونا من 10 بلديات ساحلية و 32 شاطيء.

خريطة 1: موقع ولاية مستغانم من تضاريس غرب البلاد

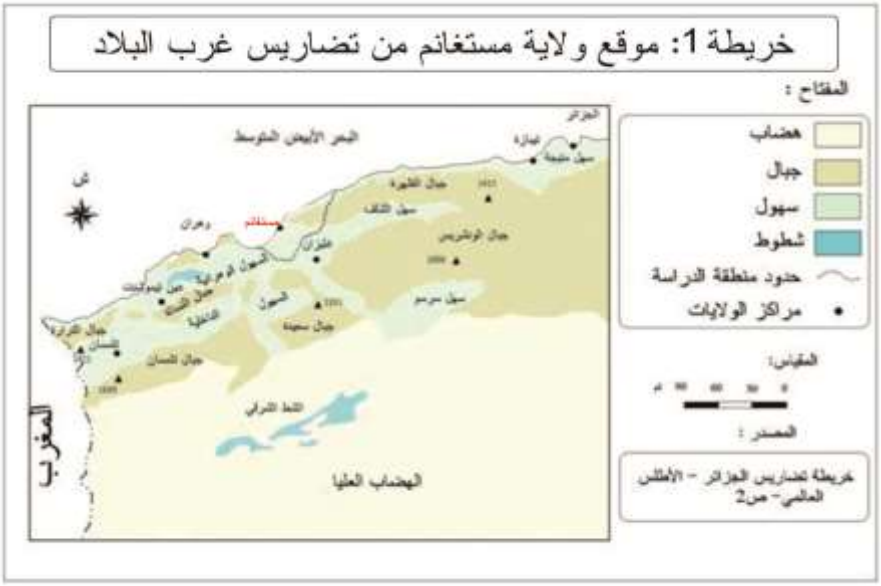

1. نظرة حول السياحة الساحلية بالجزائر:

يقدر تقدير خاطئ في الجزائر حول توافد المصطافين إلى الشواطئ وتوافد السياح إلى المناطق الساحلية، فهما مفهومان مختلفين، بما أن المردود الإقتصادي لسائح مقيم في الفنادق عموما أكثر أهمية بالنسبة للبلدية الساحلية المعنية على الذين يصطافون بشكل يومي على الشواطئ. كما أنه من المهم التمييز بين النمو السياحي وتنمية السياحة فهذان التصوران يخلط بينهما كثير من قبل المسيرين للنشاطات السياحية.

فتطور السياحة تتجلى في عدد السياح الوافدين، المقيمين ... إلخ ولا يعتبر مؤشر للنمو الإقتصادي كما يؤثر تأثير مباشر على الموارد الساحلية. على عكس التنمية السياحية تقاس بزيادة الدخل وعدد فرص العمل المتاحة للسكان المحليين، والعمل على تنظيم الإقليم والتوظيف المحكم لهذه الكفاءات المحلية مع إستفادة البيئة منها بإشراك تخطيط لتنمية سياحية محكمة مع مراعاة القدرة الإستقبالية لهذه المنطقة أو الإقليم.

تشير المؤشرات السياحية بالجزائر إلى أن السياحة الأهم أو التي لها أولوية كبيرة هي السياحة الساحلية وذلك لعدد المشاريع المنجزة على الشريط الساحلي الذي يمثل 5% من المساحة الكلية للجزائر اذ اعتمدت الدولة الى "انشاء مركبات سياحية على الساحل ما بعد الاستقلال (Cote, 1983ص.133),ويشكل هذا التوجه إلى ضغط كبير على المجال الساحلي بما فيه المصادر الحية التي تشغل هذا الإقليم.

رغم غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة فيما يخص توافد السياح نحو المناطق الساحلية إلا أنه معروف من خلال بعض المتعاملين الإقتصاديين والهيئات المحلية أن النشاطات السياحية الساحلية في تزايد مستمر وخصوصا مع نهاية التسعينات حتى الآن وذلك راجع لتحسين الظروف الأمنية ، كما عرفت مدينة مستغانم توسعات عمرانية كبيرة خاصة بمنطقة صلامندر، وبعد التحقيق حول طبيعة هذه السكنات ومن يشغلها تبين لنا أن جل المشترين هم مهاجرون و من ولايات أخرى لغرض الإصطياف.

2. بوادر التنمية السياحية:

إهتمت الأمم بتنمية السياحة والمحافظة على المحيط ومن خلال مراجعة المخططات التي قامت بها الدولة فيما يخص تنمية السياحة بالجزائر لاحظنا أن الدولة تفطنت وإنتهجت طرق وتوجيهات المشاريع والتوصيات التي قامت بها الأمم المتحدة للبيئة عبر مخططاتها كإطار لا يمكن أن نخرج عليه في التخطيط والتنمية المستدامة بالمحافظة على طريقة الإدماج للمشاريع والأخذ بعين الإعتبار المحيط الإيكولوجي والمناطق الساحلية والبحث عن الإستقرارا لإجتماعي و الإقتصادي في نفس الوقت، وتتقارب هذه المعايير في حجم بعض المعطايات مثل المشاركة، التقسيم، الإدماج، المسؤولية، التعاون، التكوين، المتابعة والمراقبة وإستخلصنا 10 نقاط ملائمة للتنمية:

1. التنمية السياحية المستدامة تتعلق بجزء كبير من الإستراتيجية الوطنية ومخططات التنمية السياحية المنشأة وطنيا ومحليا.
2. صناعة السياحة يجب أن تتقوى بتنمية السياحة مع تحمل مسؤوليتها نحو البيئة ومراعاتها للمصادر الطبيعية وإعتبارها الطاقة الأساسية لصناعتها.
3. إدماج السياحة في تسيير المناطق السياحية يضمن تنميتها بالعمل على احترام طاقات الإيواء للإقليم، والتداخلات مع النشاطات الساحلية الأخرى التي يجب أن تراعى بعين الإعتبار.
4. التقييم البيئي يعطي توجيهات منظمة لأخذ الحيطة للتأثيرات الجانبية ودمج معايير إصلاحية تهيئوية في مرحلة الدراسة، البناء والإستغلال.
5. مؤسسات القطاع السياحي والمسؤولين الوطنيين والمحليين يجب أن يعملوا على وضع مقاييس للحد من التدهور البيئي وآثاره في مرحلة البناء.
6. توزيع مقاييس تقنية للتسيير للحد الآثار السلبية للسياحة الساحلية في مرحلة الإستغلال.
7. مراقبة ومتابعة على المدى البعيد لكشف المظاهر السلبية على البيئة والمجتمع لتسهيل عملية التدخل وحلها بطريقة عقلانية.
8. توافق على سياسة معينة لأهم العوامل الأساسية من الهيئات المحلية لضمان النجاح على المدى البعيد للمشاريع السياحية الساحلية.
9. التنمية السياحية المستدامة يتطلب دعم المصادر السكانية (الإنسانية) والكفاءات المؤسساتية في كل القطاعات المعينة وعلى كل المستويات.
10. الحكومات، المنظمات العالمية والوطنية، الصناعة، المنظمات الغير الحكومية التي لها علاقة بالسياحة ملزمة بإنشاء تبادلات منهجية وتكنولوجية لفائدة سياحة مستدامة وخاصة البيئة.

3. تسيير متكامل للمناطق الساحلية والسياحة:

تسيير المناطق الساحلية ليس خاص بالسياحة بل يمكن أن يكون خارج هذا المجال، وأصبح الإهتمام بالمناطق الساحلية كبير لما لها دور في المحافظة على المحيط كون هذا الأخير مجال حساس جدا، إذ أقيمت مجالس عالمية مثل مؤتمر البحر الأبيض المتوسط حول تسيير المناطق الساحلية، وبما أن الجزائر تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط فهي معنية بهذه المؤتمرات العالمية للتدخل ضمن مخططاتها ومنها :

- معاهدة رامسار(RAMSAR)
- معاهدة باريس المتعلقة بحماية الممتلكات العالمية، الثقافية والطبيعية.
- معاهدة برشلونة لتدارك ومحاربة تلوث المياه البحرية المتوسطية وحماية وتحسين الوسط البحري.
- مؤتمر جناف(Genève) لتأمين حماية الفضاءات البحرية المهمة للمحافظة على المصادر الطبيعية للبحر المتوسط و المحافظة على الإرث الثقافي للمنطقة.
- معاهدة إطار الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.
- معاهدة كريوتو(Japon) التي تهدف إلى التنقيس من الغازات المتسببة في الانحباس الحراري.

من خلال هذه المعاهدات والمؤتمرات نلاحظ أن الجزائر أبدت أهمية كبيرة لحماية الساحل والبيئة ونجد في ولاية مستغانم بعض الآثار لهذه المعاهدات كونها منطقة ساحلية وبها مناطق رطبة مثل منطقة المقطع التي تخضع لمعاهدة RAMSAR كونها تعتبر محمية طبيعية ذات مناخ خاص بها (micro climat) كما يمكن أن تستغل هذه المنطقة لغرض السياحة.

أما فيما يخص الشواطئ فولاية مستغانم تزخر بعدد مهم من الشواطئ على مختلف أنواعها وهناك شواطئ كبيرة محمية بكثبان رملية مهمة تساعد على التبادلات الطبيعية بين هذه الكثبان والبحر وهي في صالح الشواطئ لذا هناك قوانين تحفظ هذه الأخيرة وذلك بمخطط التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية والتي يهدف إلى:

- تسهيل بمعية مخطط منطقي يعمل على التنمية المستدامة للمناطق الشاطئية مع تأمين البيئة والمحيط وأخذه بالإعتبار مع التنمية الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية.
- حماية الشواطئ للإستفادة منها للجيل الحالي و المستقبلي.
- ضمان الإستخدام العقلاني للمصادر الطبيعية وخصوصا الماء.
- ضمان حماية النظام الإيكولوجي، الحالة الطبيعية على الساحل.
- توقع وتنقيص المخاطر الطبيعية وخاصة التغيرات المناخية الناجمة من النشاطات الإنسانية.
- الأخذ بعين الإعتبار المبادرة العامة والخاصة وكل القرارات الناجمة من الإطارات العامة على المستوى الوطني، الإقليمي و المحلي التي تهدف إلى إستخدام الساحل.

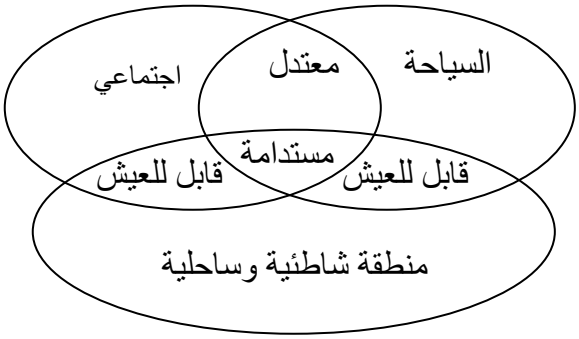

يوضح هذا المخطط العلاقة بين مختلف العوامل المتعلقة ببعضها البعض للتسيير الساحلي ودور السياحة في هذا المجال مع كل المقاييس الإجتماعية، البيئية، الإقتصادية.

4.العوامل المتعلقة بالسياحة في المناطق الشاطئية (الساحلية) وولاية مستغانم كمثال :

تعرف المناطق الساحلية بعض العراقيل في عمليات التخطيط ناجمة عن السياسة المحلية و القطاعية بالتهاون والتنقيص من أهمية الساحل وتقديم بعض العوامل الأخرى لتلبية الحاجيات الآنية دون الرجوع إلى المخططات ، فعدم توافق ادوات التهيئة العمرانية، معارضة الفلاحين على اراضيهم، ازمة المياه و حساسية البيئة، تعيق عملية التنمية المرجوة، وهذا ما نسجله على أرض الميدان في السواحل الجزائرية. فولاية مستغانم كغيرها من الولايات هي ضحية لبعض التجاوزات فخلال البحث الميداني عبر مختلف المديريات المتعلقة بالموضوع، صرح بعض القائمين على الإدارة أن هناك تهاون في المحافظة على الساحل حيث أحيانا تصلنا قرارات بإعطاء رخص تفوق قدرتنا في الحد من حماية الشواطئ أو الساحل بصفة عامة، كالبناء على الساحل متجاوزا حدود 100 م المنصوص عليها في قانون الساحل وبناء بعض المشاريع السياحية لهيئات مختصة خارج إطار مخططات مناطق التوسع السياحي.

الثروات الغنية التي يتمتع بها الساحل المستغانمي إستقطب مشاريع عديدة للتنمية منها ما يتعلق بمنشآت الميناء، النقل، منشآت صناعية ذات أهمية عمومية مثل وحدات لتحلية المياه البحرية، وكذا بنى تحتيه خاصة بالصيد و الفلاحة الساحلية إذ تعتبر ولاية مستغانم ولاية ذات ساحل خصب وبالطبع المشاريع السياحية كلها ساحلية إذ تسجل بها 16 منطقة توسع سياحي(خريطة 2).

كل هذه النشاطات تعتبر إستراتيجيات لمختلف برامج التنمية إلا أن التوفيق والتحكيم بين هذه النشاطات التي يمكن أن تحدث إختلافات من عدة تصورات، أو تناقضات بعض الأحيان، لا يمكن أن تتحقق إلا بإدراجها ضمن مخطط عام يأخذ بعين الإعتبار كل ما يتعلق بالساحل والتكامل فيما بينها لذا يجب إحصاء كل العوامل المتعلقة بها مع ترتيبها على حسب الأهمية وتوزيعها في المجال لتعطي لنا خطوة مهمة للتصرف.

المخطط: المحركات الحالية لتعمير الساحل

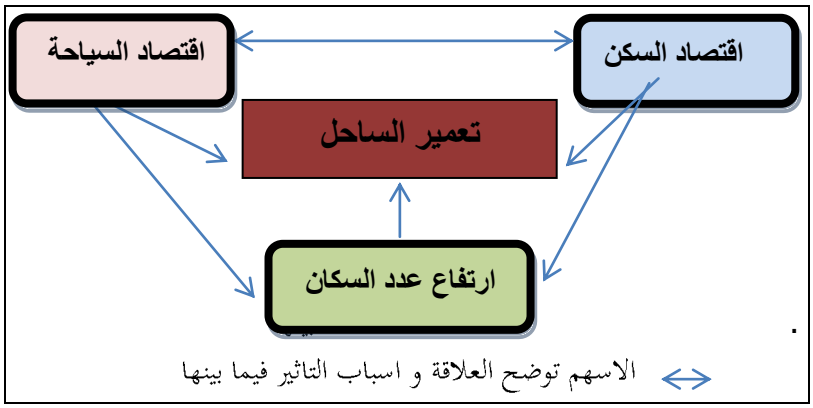

المصدر: (S Robert, 2009 , ص.28)

5.العراقيل الحالية لتنمية المستدامة للسياحة:

بعد مراجعة بعض الدراسات والتحاليل المتعلقة بالسياحة الجزائر خصوصا الولايات الساحلية منها مقارنتها بولاية مستغانم إستخلصنا تقريبا نفس المشاكل التي يمكن أن تحول دون تنمية معتدلة للسياحة الساحلية في الجزائر وولاية مستغانم خاصة نتيجة تصرفات وقرارات غير محسوبة، نحاول إستخلاصها أو إيجازها في بعض النقاط مثل:

1.5 عراقيل مؤسساتية وتنظيمية : متعلقة ب:

- التنقيص وإهمال العوامل المهمة لدفع تنمية السياحة وحماية الساحل.
- غياب نظرة لإسيراتيجية السياحة : مثل الاشهار و الترويج للفنادق
- نظام ترتيبي للمشاريع يبقى تقريبي ولا يعكس على أرض الواقع الخدمات المقترحة من الهيئات النظامية.
- غياب بعض النصوص التطبيقية لقانون الساحل يشكل عائق لعمليات حماية الساحل على أرض الواقع : هدم البناءات المبنية على شريط 100م و 300م و معاقبة المتسببين فيها.

2.5 عراقيل تسييرية للوسائل و الأموال: وهي مشتركة في :

- الإمكانيات الموفرة و قدرات التسيير غير متوافقة
- مشكل التكوين فيما يخص الإداريين، التقنيين، المراقبين، المتابعين والمقيمين وهذا ما يلاحظ على مستوى المديريات، وحتى القائمين على هذا المجال على المستوى المحلي (ولاية مستغانم) خلال البحث الميداني يشكون من نقص التكوينكعدم اتقان اللغات الاجنبية من طرف الاعوانالمستقبلين خاصة الانجليزية.
- نقص لعمليات تحسيسية وجلب وتوضيع شامل ومقنع للزبائن.

3.5 عراقيل تكنولوجية : متعلقة ب :

- نقص إستعمال التكنولوجية الحديثة بطريقة تتعامل مع التسيير الحديث و المعصرن فمثلا السائح لا يمكنه حجز غرفة في الفندق عن طريق الانترنت لان مصالح الاستقبال غير مجهزة بهذه الشبكات و هذا النوع من الخدمة هوضروري في وقتنا الحالي.

4.5 عراقيل بيئية منها ناجمة من تدخل الإنسان:

وهي متعددة ومتعلقة كذلك من الضغط على الساحل بمختلق أشكاله بما فيها السياحة الساحلية.

- عوامل تعرية الساحل ;
- التلوث البحري;
- تدهور البنايات (الصورة 2);
- تهديد الكثبان الرملية (الصورة1) وتدهور الغابات الساحلية.

5.5 عراقيل إجتماعية:

عموما متعلقة بمشاكل العمل والتوظيف التي تضمن تحسين المستوى المعيشي للحد من الآفات الإجتماعية وهو مهم جدا خصوصا السكان الذين يتمركزون بالقرب من المناطق السياحية الساحلية.

والمشكل الثاني كيفية تحسيس السكان بالعمل والمساهمة في التنمية المستدامة للسياحة.

6.السياحة و حماية النظام البيئي للشواطئ والساحل:

من الضروري تنمية السياحة بدون المساس أو التأثير على الطبيعة،فالسياح ينجذبون كثير للإستفادة من المناظر الطبيعية والإستمتاع بها، لذا النظام البيئي مهدد من جهتين الأولى من المشاريع التي تنجز لأغراض إقتصادية و الثانية من السياح نفسهم، فالتوافد الكثيف نحو الشواطئ في فترات الإصطياف مثلا يخلف تدهور كبير لها.

تعد السياحة بالنسبة للقائمين على الحماية والمحافظة على الطبيعة، الساحل والبيئة محل نزاع، إلا أن النظرة الحالية هي أنه لا يمكن الإستغناء على كلتا العاملين لذا يجب أن ننتهج طريقة مقاربة وموازنة بين كل من المخططات السياحية و حماية البيئة حتى يمكن أن تخلق طريقة تخدم كلتا الحالتين وهذا ما يعمل عليه القائمين على هذا المجال لذا على الرغم من وجود هفوات وتجاوزات فيما يخص الساحل المستغانمي وحتى السياحة ، خصوصا في مدينة مستغانم لما تشهده من توسعات عمرانية كثيفة و وحدات صناعية مضرة للبيئة إلا أنه يمكن تدارك الجهة الشرقية من الولاية التي لم تشهد هذه الظواهر السالفة الذكر بصفة كبيرة وذلك لوعورة تضاريسها.

مخطط يبرز دور البيئة في العمليات الإقتصادية والسياحة

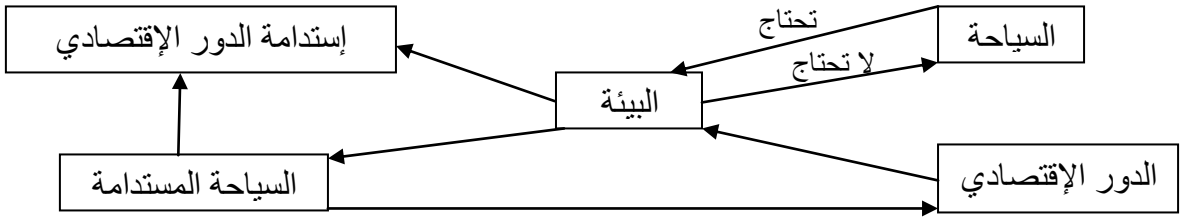

7.أهداف حماية البيئة الساحلية لخدمة السياحة:

1.7 حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على المناطق الغير المبنية:

تعرف ولاية مستغانم مشاريع تنموية مهمة على الشريط الساحلي ذات أهمية إقتصادية، لذا من المهم جدا وضع دراسات حول عملية تأثير هذه المشاريع على البيئة كما يجب أن تشمل أهداف ومدى توافقها مع مقومات التوازن البيئي للمنطقة المعنية وهذه النشطات، بطرح التهديدات الممكنة التي تنجم على حساب المجال، السكان، العوامل الإيكولوجية.وهذه الدراسة من الأحسن أن تعرض بعض البدائل الهادفة للتقليل من النتائج السلبية.

من أهم المشاريع الكبرى في ولاية مستغانم هي عملية تحلية مياه البحار حيث دراسة مدى تأثير هذه المشاريع على البيئة مهمة مما لها من تأثير قوى وكذا عامل قربها من مناطق التوسع السياحي، إذ يمكن أن تصل مخلفاتها إليها وهذه الأخيرة بدورها لها تأثيرات جانبية وسلبية على الساحل لذا يجب أن تتحلى بحسن التخطيط فيما يخص الخدمات المتعلقة بها بحسن توزيعها على حسب قدرة هذا المجال من كل الجوانب وكذا الإيكولوجي، فولاية مستغانم تسجل بها 16 منطقة توسع سياحي موزعة كلها على الساحل وذات طبيعة سياحة ساحلية منها منطقتين من 16 منطقة تعرف بعض عمليات تهيئة ملاحظة هي وريعة وصابلات كما تعرف هذه المنطقتين توافد كبير للمصطافين إذ تقدر ب 8 ملايين مصطاف كما أن الفنادق كلها توجد بهذه المنطقتين أو بقربها لعامل قرب مدينة مستغانم منهما.

2.7 المحافظة على الكثبان الرملية:

من الواضح أن الكثبان الرملية تشكل عوامل كثيرة ومهمة لا نقاش فيها فيما يخص دورها في المحافظة على الشواطئ بطبيعتها البيئية و كل ما يشغل هذا المجال وحتى السياحة لما لها من منظر جميل.

هناك بعض الإنتهكات مورست على هذه الكثبان فخلال سنوات 1996-1997 كانت هناك عمليات نزع لهذه الكثبان خصوصا في منطقة المقطع، وكان لها تصريح من طرف السلطات المحلية لغرض البناء. أثرت بطريقة غير مباشرة على العامل الإقتصادي والسياحة الساحلية بصفة خاصة، والساحل هو المتأثر الأول بطبيعة الحال،« استعمال الكثبان الرملية في المشاريع مواد البناء تهدد باختفاء الترسبات المهمة في التوازن الطبيعي للساحل » (Passcoff ,1996 ;Cesaraccio et al.,2004)

.زوال الرواسب الرملية ينتج عنه هبوط و اختفاء الشواطيء وجعلها اكثر عرضة للحت

ثم تفطنت الدولة لهذا الملاحظ فمنعت هذا النشاط المنتهك للطبيعة إلا أنه مازالت هناك بعض عمليات سرق الرمال بطريقة غير شرعية من طرف الأفراد في غياب مراقبة الدولة لهذا النوع من التصرف.

مرملة قريبة من البحر

3.7 تحقيق نظام بيئي ملاحظ:

لا يمكن تنمية السياحة بإيقاع بيئي إلا بتوفير طاقات تقنية ومالية وإستراتيجيات مدروسة فالجزائر قامت بتجنيد بعض المصالح والإدارات خاصة لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع السياحة والساحل مثل المفوضية الوطنية للساحل (CNL)، المدارس والمعاهد الخاصة بالسياحة، مراكز التكوين المهني، المركز الوطني لتنمية المصادر البيولوجية (CNDRB)، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (observateur ONEDD) ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم البحرية وتهيئة الساحل(ENSSMAL) الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT)، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (ANCC). هذه المؤسسات معظمها تعاني من نقص الكفاءات المهنية المؤهلة فيما يخص معنى الإستدامة والموافقة بين مختلف الهيئات والمصالح وغياب العمل الجماعي على أرض الميدان، لذا يعتبر التكوين التطبيقي مهم جدا للتحسيس على قدرة البيئة الساحلية وتوافقها مع النشاط السياحي وتنميته في هذا المحيط، كما يجب تحديث برنامج التكوين الذي يتضمن بالأساس على:

- تسيير وحماية النظام البيئي للشواطئ.
- الإستدامة ، نظرة مستقبلية، العوامل، شروط التنمية المستدامة.
- التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية.
- تأثير المناطق الشاطئية بالتحولات المناخية، عوامل الضغط والتعرية الشاطئية.
- الأخطار البيئية في المناطق الشاطئية والساحلية.
- المراقبة البيئية في المناطق الشاطئية.

8.أهم نقاط ضعف السياحة في الجزائر على حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):

قصد النهوض بالسياحة عمل المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل بالوقوف عند أهم أسباب غياب السياحة بالجزائر، و أشار الى ضرورة تداركها و نذكر منها :

- غياب التعريف بالمنتوجات السياحية الجزائرية.

- إيواء وفنادق ناقصة ونوعية رديئة، ما يسجل عجز في قدرة طاقات الإستقبال، كما أن هذه المنشآة الموجودة تعتبر باهظة الثمن بالنسبة للسائح الوطني.
- عدم التحكم في التقنيات الجديدة في تسيير السوق السياحي يلبي حاجيات السياح على حسب نوعيته.
- نقص التأهيل للموظفين العاملين في القطاع السياحي.
- ضعف المنتوجات السياحية الجزائرية.
- النظافة و الصيانة بصفة عامة (القطاع العمومي والخاص).
- غلاء الأسعار بالنسبة للسكان المحليين ونوعية تحت المستوى مقارنة مع المنافسة العالمية.
- إنتشار سياحة غير منظمة و عشوائية أو فوضوية.
- ضعف نوعية وعملية النقل.
- غياب تقييم ومتابعة تطورات السياحة الوطنية والخارجية.
- غياب صورة حقيقية على السياحة في الجزائر مما يصعب عملية تسويق السياحة الخارجية نحو الجزائر.

9.الترددات على الشواطئ وتحسين عملية تسيير التدفقات عليها على حسب الشروط الملائمة لها:

عملية الترددات السياحية الغير المنظمة لها تأثير سلبي على الشواطئ والساحل بصفة عامة لذا فمن بين الأهداف المهمة للمحافظة على هذه الشواطئ هي :

-التحكم في التدفقات السياحية والمصطافين.

-تحديد مناطق توسع عمراني الجديدة.

- **شاطئ اوريعة بولاية مستغانم**

الجدول: توافد المصطافين على الشواطئ بولاية مستغانم(يوليو 2011)

إسم الشاطئ	عدد المتوافدين الشهري
سيدي منصور	783220
استيدية|	289210
استيدية شرقا	513360
ا وريعة	416950
صبلات 1	905480
صبلات 2	351640
خروبة	563155
شليف شاطئ	561215
الصخرة	756200
الشعابيبة	561750
بن عبد المالك رمضان1	205235

بن عبد المالك رمضان 2	459405
حجاج1	513165
حجاج2	367850
الميناء الصغير	884445
الميناء الصغير شرقا	368015
عين ابراهيم1	460270
عين ابراهيم2	91755
سيدي العجال	113625
بحارة	270995
شاطئ سيدي عبد القادر	168215
المجموع	9605155

المصدر: الحماية المدنية

ما نلاحظه في هذا الجدول هو الاكتظاظ الكبير على سواحل مستغانم أي ما يقارب 10 ملايين مصطاف وهذا له اثر مباشر على البيئة الساحلية لولاية مستغانم.

1.9 **أهداف عملية:**

- إنشاء وإحترام التوجيهات لدفتر الشروط الخاص بالمناطق التوسع السياحي في إيطار التهيئة العمرانية.
- تسهيل عملية الوصول إلى مناطق التوسع السياحي.
- التحكم العقلاني في التدفق نحو الشواطئ.
- تشجيع المستثمرين ذو خبرة في المجال.
- توسيع وتقوية عملية الأمن، النظافة والصحة.
- تجهيز الشواطئ بقدرات مادية وبشرية للتسيير والحماية المستدامة.
- المراقبة المستمرة لمستخدمي الشواطئ.

10.دور تحسين مستوى السوسيو إقتصادي في السياحة المستدامة

إستراتيجية التنمية المستدامة تعتبر الإنسان محور النظام، فالمستوى الإجتماعي والإقتصادي هو أول هدف تؤول إليه هذه الإستراتيجية ولكي تعتبر مستدامة، يجب أن تكون لها إنعكاسات إيجابية على يوميات السكان المحليين والمنطقة التي يشغلونها وهي البيئة الساحلية، كولاية مستغانم التي تعتبر نظريا ولاية سياحية بالدرجة الأولى خصوصا الشاطئية، لذا يجب أن تكون هناك توجيهات نحو التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، ومساهمة السكان المحليين في تنمية هذا الإقليم الحساس.

11.ضرورة إدماج النشاطات مع الأخذ بالإعتبار خصائص المجال في تنمية سياحية مستدامة

إن " توزيع الصناعات والمصانع يرتبط باقتصاد مخطط والمبادئ الشيوعية التي تهدف إلى توزيع الثروات بالتساوي على مختلف جهات القطر دون اعتبار للعراقيل الطبيعية والبشرية" (محمد البشيرالتيجاني,1987 ص . 182) على حسب السياسة التي انتهجت في الجزائرخصوصا " التمركز الصناعي الساحلي المهيمن على النظام الحضري في البلاد" (محمد البشيرالتيجاني, 2000 ص.42) . فولاية مستغانم تزخر بصناعات ثقيلة على مستوى الجهة الغربية من شريطها الساحلي، كمحطتي تحلية المياه البحرية التي هي في طور الإنجاز إذ يمكن أن تستفيد المناطق السياحية من التمويل بالمياه من هذه الوحدات مع إرفاقها بدراسة مفصلة حول تأثيرها على البيئة، ووحدة صناعة السكر التي تم إيقافها ويمكن تحويلها إلى مصنع بالمعنى المختصر صديق للبيئة، ومصنع الكلور الذي يتوضع بمحاذات منطقة التوسع السياحي صابلات الذي يخلف ورائه مواد كيميائية خطيرة علىالمصطافين والذي يجب النظر فيه والأخذ بعين الإعتبار نوع المنتوجات التي لا تكون أضرارها خطيرة أو تصفية مخلفاته وذلك لإمكان إدخالها في إيطار التنمية المستدامة.

هذه التقاربات ما بين مختلف النشاطات وعلاقتها مع السياحة مع التأثير على البيئة يمكن تفادي العائق الذي ينشأ بينها و العمل على أن تكمل المنتوج السياحي ودفعها نحو الإستدامة.

12.أثر النشاط السياحي على المتغيرات السكانية في الساحل المستغانمي:

يعتبر الساحل المستغانمي إقليم ذو طابع سياحي بإمتياز بالمنظور الطبيعي وملائم جدا للنشاط السياحي إلا أنه لا يكون كذلك إلا اذا توافق مع المردود الذي يعطيه من يشغل هذا الحيز من سكان.

وعندما يختار السائح هدف رحلته السياحية يخضع نفسه للمقارانات بين الأماكن المختلفة حسب الخدمات المتوفرة في تلك الأماكن ويختار منها ما يناسبه، ويتألف ذلك المنتوج الذي يحجزه السائح ويشتريه من الخدمات المعروضة في هذا المكان أي الإقليم السياحي، ويمكن أن تكون هذه الخدمات فندقا أو منتجعا فيها جميع المنشآت الضرورية من أجل تنظيم الراحة وإنزال السياح بشكل لائق، ويمكن لهذه المنطقة من الأرض أن تشمل مقاطعة ما أو إقليم ما أو دولة أو حتى مجموعة من الدول التي يختارها السائح لسفره السياحي.

والساحل المستغانمي يمكن أن يكون إقليما سياحيا بإمتياز بما يمتلكه من ميزات وعوامل جذب سياحي ومنتجات سياحية ذات خصائص جذب متجانسة، كما يمكن أن يكون أكثر الأقاليم مثمرة وشعبية من غالبية سكان الأقاليم المجاورة بعناصره الطبيعية وغير الطبيعية ومقومات ثقافية وحضارية ومواقع أثرية وحقبات تاريخية وحضارية عبر العصور الغابرة.

و للموقع الجغرافي مكانته الهامة وهذا ما يميز الساحل بقربه من مناطق وجود الطلب السياحي الكامن والحقيقي وباستطاعته أن يؤمن احتياجات ورغبات الطلب السياحي مستقبلا إذا تم الإستثمار السياحي وبالشكل العقلاني والسليم ووجود درجة كافية من الإنفتاح للسوق السياحي وبتوفير بنية تحتية كافية للتطور الإقتصادي ولامتلاكه على مساحات واسعة مستقبلا غير مستثمرة للحمولات السياحية المتوقعة لاحتواء الطلب السياحي.

فالموقع الجغرافي الإقتصادي بالنسبة لبعض الأقاليم السياحية القريبة منه لا سيما وهران، تنس بالشلف أو الجهة الغربية من الشمال الجزائري بصفة عامة والذي يرتبط معها بحدود إقليمية مناسبة بالنسبة لأقاليم الطلب المذكورة إضافة إلى الموقع الجغرافي النقلي وارتباطه بحوض البحر الأبيض المتوسط أي خصائصه طبيعية متشابهة نوعا ما، وظروف إقتصاديةإجتماعية داخلية محتملة من التطور اللاحق من خلال الإستثمارات السياحية القادمة في مختلف مجالات الأنشطة التي تقدم الخدمات للسائح، إضافة إلى خصائص السكان المحليين وتقبلهم للسائح بكل سرور، هذه العوامل والميزات والظروف تجعل من الساحل إقليم سياحي بكل مقوماته الطبيعية والبشرية.

أما فيما يخص الخدمات في الوقت الراهن للسكان المحليين من خلال السياحة غير المنظمة أو الغير المنضبطة، لابد من ذكر أن مفهوم الخدمات واسع رحب فهنالك نوعان منها: أولهما الخدمات الإنتاجية الموجهة لخدمة العملية الإنتاجية وتسهم في قيام المؤسسات الإنتاجية وتطورها.

ثانيهما الخدمات الموجهة إلى المجتمع أي الخدمات السكانية والتي تتضمن فروعا عديدة هي : خدمات السكن والمرافق، تجارة التجزئة، المرفق، خدمات التغذية، محلات، تقديم الطعام للعامة، الخدمات المعيشية أو الحياتية العامة أو الشخصية و خدمات سياحية.

يعتبر قطاع الخدمات نشاط إجتماعي ومجال غير إنتاجي لتلبية احتياجات شخصية معينة، صاحب الطلب الفردي أو الزبون المستهلك لهذه الخدمة، إذ يمكن للخدمة أن تظهر بشكل صرف (سائق، بائع، خدمات منزلية، إصلاحات...إلخ)

ويتطور مجال الخدمات في العديد من الدول موازيا الإنتاج المادي، ومقياس تطور لبعض البلدان المتقدمة من خلال الخدمات المقدمة بشتى أنواعها التجارية، خدمات معيشية، خدمات تربية وتعليمية رعاية صحية، خدمات مالية، تأمين إجتماعي ورعاية إجتماعية مع خدمات ترويحية وسياحية.

فإذا ما أخذنا قطاع الخدمات في الساحل المستغانمي من قبل السكان المحليين هنالك ميل غير منظم عن تقديم خدمات بسيطة على حساب الإنتاج المادي مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجي في الموارد الزراعية نتيجة هجرهم أراضيهم وتدني مداخيلها الزراعية نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد المساعدة لهؤلاء المزارعين الذين إتجهوا إلى ممارسة أعمال مؤسمية أحيانا.

بالمقابل نقول إن قطاع الخدمات جزء من المجال الغير الإنتاجي للإقتصاد الوطني إذا كان منظما وموجها ومجال الخدمات بالتعريف كمجمل الفروع الإقتصاد الوطني والمحلي التي تبرز سلعتها على شكل خدمات، وهكذا يتحول مجتمعنا في الساحل المستغانمي إلى مجتمع خدماتي، إذا تم استثمار منشآته السياحية بالشكل الصحيح، لذلك يتوجب على الإقليم المنتج للخدمات السياحية أن تكون له قدرة على تكييف خدماته مع حاجات السياح وطلباتهم، وهذا مقياس للقدرة التنافسية والهدف الإستراتيجي للإقليم ضمن أقاليم الجوار.

وإن كان السكان الذين يقفون موقفا إيجابيا من السياحة في منطقتهم و ضمانهم لحسن الضيافة، فهذا يسهل ترويج المشاريع السياحية، وإن التعاون المتبادل للوسط المحيط والإقليم وخصوصا موقف السكان من التأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية أوردة الفعل على النزاعات والتوجهات الإيجابية والسلبية تؤثر أيضا على حالة المقدرة التنافسية، لذلك بموجب استعمال التفكير الموجه إلى مستهلك الخدمة ألا وهو السائح وبشكل سليم.

13.حصة مستغانم من اهتمامات الدولة بالسياحة والساحل:

السياحة الساحلية بالولاية تعاني من نقائص عديدة على مستويات مختلفة منها نقص في قدرة الإيواء، حيث ركزوا على هذه النقطة كثيرا على مستوى بلديات الولاية، الأمن على مستوى الشواطئ، الفوضى الناجمة من مستعملي هذه الأخيرة...إلخ، و هناك خلاصة عملية تقييمية قام بها القائمين على قطاع السياحة بمناسبة الموسم الإصطيافي لعام 2010 حيث قام وزير السياحة بتكليف الإطارات المعنية، بأخذ المعايير اللازمة للتكفل بالمصطافين والشواطئ على حد سواء كما شجع في موسم 2011 بتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية عبر مختلف أنواعها وفيما يخص السكن في المدن الساحلية ووضعها في إيطار تنظيمي وإنشاء مخططات تهيئة الشواطئ(zones d'expansions touristiques :ZET)، وفرض عامل الإحترافية لمن يريد استغلالها و "تنشيط تنظيمات مختلف المهنيين و المتدخلين في القطاع، باعتبارهم شركاء اساسيين في وضع حيز التنفيذ لمشاريع برامج السياحة و الصناعة التقليدية"ولاية مستغانم كونها ولاية ساحلية كانت معنية بدعوة وزير السياحة إلى رؤساء بلدياتها إلى اجتماع خص 14 ولاية ساحلية لتحسيس رؤساء بلدياتها حول المشاريع التهيئوية المقترحة من طرف الدولة، فيما يخص إعادة تأهيل مختلف المناطق الساحلية، والشواطئ الداخلة ضمن السياحة الساحلية الوطنية مما شجع المهتمين بهذا القطاع بأخذ أهم النقاط الحساسة مع الأخذ بعين الإعتبار التدخلات التي قام بها كل واحد منهم على حسب الإقليم الذي يغشله، وأهم العراقيل التي يواجهها كل واحد منها في عملية التسيير نحو تنمية سياحية ساحلية مستدامة، حيث أنشئت لجنة مختصة لأخذ كل إنشغالاتهم ووضع مخطط عمل يرتكز على هذه المعطيات للدفع نحو سياحة ساحلية مستدامةو منها توظف هذه الادوات في مناطق التوسع السياحي (خريطة رقم 2).

ساحل ولاية مستغانم يتكون من 15 منطقة توسع سياحي بحالة تقريبا عذراء و بمساحة 1995هكتار قابلة للتهيئة يمكن أن تستوعب 53550 سرير .يمكن أن تسمح باستدراك التأخر المسجل في التجهيزات (الفنادق)، تؤدي الى تخفيف الضغط على بعض الشواطيء مثل ستيديا و خلق فرص عمل.

خريطة 2 : تصنيف مناطق التوسع السياحي الساحلية لولاية مستغانم حسب الاولوية

الخلاصة:

الساحل هو مجال مهدد بدرجة كبيرة في الجزائر مما طرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين (إقتصادية، بيئة...إلخ)، اذ المناظر والمصادر الطبيعية للساحل هي المادة الأولية للساحل، فالمخاطر تنجم من عملية تهيئة عشوائية، كالتوسعات العمرانية، الفنادق على شاطئ البحر، وحدات صناعية ملوثة...إلخ، مما وجب إلى التفطن إلى حماية هذا الإرث الثمين الذي لا يمكن أن يعوض إذا تم العبث فيه، وولاية مستغانم تعتبر كخير عينة لدراسة السياحة الساحلية بالجزائر لما تزخر به من ساحل متنوع على مدى 124 كلم، حيث هناك جهة تعرف تمركز نشاطات إقتصادية كبيرة كالميناء، وحدات صناعية، تمركز سكاني كبير...إلخ، وجهة أخرى لازالت تقريبا على حالتها الطبيعية، لذا فالسياحة بولاية مستغانم تدخل في عمليتين مختلفتين من التسيير، الأولى الطريقة التي ندمج فيها السياحة بعملية تكاملية بين هذه الظواهر المختلفة منها: الإقتصادية، الإجتماعية، التوسعات العمرانية...إلخ.

الثانية التسيير العقلاني في إطار تنمية مستدامة للمناطق الخلابة و التي هي في طريق الاستغلال. لتحقيق نجاح السياحة المستدامة على ساحل مستغانم يجب التوفق في ادماج هذين العاملين الموجودين في منطقة مشتركة، ألا وهي الساحل.

المراجع :

محمد البشير التيجاني(1987):« مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة » ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

محمد البشير التيجاني(2000) :« التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر » ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

Cote M (1983) : « L'espace algérien », Office des Publications Universitaires, Alger.

Mohamed-cherif F Z (2004) :« L'activité portuaire et maritime de l'Algérie : problèmes et perspectives » Office des publications universitaires, Alger.

Robert S (2009), La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, Université de la Rochelle, France.

Cesaraccio M., Thomas Y.F., Diaw A.T. et Ouegnimaoua L. (2004) : « Impact des activités humaines sur la dynamique littorale : prélèvements de sables sur le site de Pointe Sarène, Sénégal ». **Géomorphologie : relief, processus, environnement**, n° 1, p. 55-64.

Paskoff R. (1996) Aménagement du littoral et protection de l'environnement en France. **L'information géographique**, vol. 60, p. 157-166.

الهوامش:

- جريدة النهار، يوم 2012/04/01
- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية 2025